اللاجئون والمخيمات بالضفة الغربية

في سياق انتفاضة 1987

ورقة بحث

كانون الأول/ ديسمبر 2021

لاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم:

منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين بكل ما يتعلّق في ذلك من أفعال ساهمت في إنتاج هذا النموذج الاستعماري وتشكيل ملامحه، لم تتوقّف جرائم ومُمارسات الاحتلال "الإسرائيلي" بحق الفلسطينيين يوماً واحداً، ولم تتوقّف مواجهة الشعب الفلسطيني كذلك، إن كان من خلال الاشتباكات والمواجهات اليوميّة أو الهبّات الشعبيّة أو الانتفاضة التي عاصرها الفلسطينيّون وأبرزها انتفاضتا عامي 1987 و2000، والتي عُرفت بالانتفاضة الأولى والثانية، أو انتفاضة الحجارة وانتفاضة الأقصى.

وهُنا لا يُمكن فصل النكبة والتهجير عن نشوء هذا الكيان، أو عن سياساته، كما لا يمكن فهم مقاومة الإبادة المادية والمعنوية كفعل مضاد للمشروع الاستعماري بمعزل عن اللجوء الفلسطيني، فهذه الجموع المهجرة أعادت تنظيم ذاتها كمجتمعات حية تسعى للبقاء والعودة، انخرطت في سياقات سياسية منتجة للبنى التنظيمية والأفعال و المقولات السياسية المنطلقة من مواجهة مشروع التهجير كهدف أساسي.

لم يكن اللاجئون جزءاً من الكفاح الفلسطيني، بل كانوا عاملاً أساسياً في تشكيله وتحديد ملامحه، فإذا كانت أكثر التوصيفات رصانة تعتبر المشروع الصهيوني هو مشروعاً استيطانياً إحلالياً، فالفعل السياسي للاجئين كان أصلانياً تحررياً يتمحور حول أفكار الحق، العودة، الكفاح، والتي بقيت محوراً أساسياً في تشكيل الهوية الفلسطينية.

تعقب الاحتلال بسياساته وجرائمه اللاجئين في مواضعهم الجديدة المؤقتة، فكان وقع هذا العدوان المستمر مضاعفاً على المُخيّمات و جموع اللاجئين.

فيما اصطف اللاجئون في طليعة تشكيلات وجهود الفلسطينيين لمواجهة هذا العدوان ومحاولة استعادة بلادهم وحقوقهم، حيث استقطبت الفصائل الفلسطينية أبناء المُخيّمات في بناها التنظيمية المختلفة.

يُقدّم هذا البحث حقائق ومُعطيات حول دور مُخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة المُحتلّة خلال انتفاضة 1987، من حيث انطلاقها واحتوائها والمشاركة في هذه التجربة وما نتج عن ذلك من أثرٍ واضحٍ في حياة ومستقبل اللاجئين في تلك المُخيّمات، بما قد يسهم في

إيضاح الهوية السياسية والديناميات التي أنتجها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، ودورها الإنساني- ولا مبالغة هنا- في تقديم نموذج من الوعي والممارسة الدفاعية الشعبية للمجتمعات المقهورة والمهمشة والمستهدفة في وجه محاولات الإبادة ونماذج القمع وجرائم الحرب.

أولاً: إرهاصات وعوامل اشتعال انتفاضة 1987

بعد 20 عاماً من احتلال "إسرائيل" لبقية الأراضي الفلسطينية وإخضاعها لجهاز الحكم العسكري الإسرائيلي، نضجت ظروف وعوامل متعددة ساهمت في اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987، وكان قد سبقها انتفاضات وهبات عدة أبرزها في العام 1982 والتي نجحت في إسقاط مشروع روابط القرى ومحاولة مد مفاعيل اتفاق كامب ديفد بين الاحتلال ومصر للحالة الفلسطينية.

خسر الفلسطينيون خلال هذه الأعوام معظم رهاناتهم على الدول العربية وجيوشها، وفقدت الثورة الفلسطينية أي موطئ قدم فعال لمجاميعها المسلحة على حدود فلسطين، وبذلك سقط إلى حد كبير الرهان على قوات الثورة الفلسطينية كفاعل لتحرير فلسطين من خارجها، وبات الداخل

الفلسطيني هو الساحة والأداة الوحيدة المتاحة للاشتباك الواسع مع الاحتلال، وهنا يفهم من ذلك أن الفلسطيني في الداخل أدرك أن واجبات الفعل تقع عليه، كما أدرك اللاجئ أن فرصه بالعودة لقريته التي هجر منها أيضاً تقع على عاتقه وتحديدا ترتبط بفعله اليومي في مواجهة الاحتلال الجاثم على صدره، فلم يعد رهان التحاق اللاجئ بقوات الثورة في الخارج والشتات خياراً معقولاً أو عملانياً في مواجهة المحتل.[1]

خروج قوات الثورة من لبنان و ابتعاد قيادتها الى تونس، أوجد خشية لدى الفلسطينيين في الداخل بأنهم أصبحوا بعيدين عن التأثير على صانع القرار الفلسطيني، وأنه لا بد من العمل من أجل إبقاء النضال في الداخل الأساس في تحرّك قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة في الخارج.[2]

برنامج الاحتلال اليومي وسياسات حكمه العسكري كانت عاملاً أساسياً في التعجيل بهذا التحرك الوطني، تضافرت في ذلك سياسات الاستيطان وبرامج التهويد، ونسف البيوت واعتقال الآلاف من الفلسطينيين وفرض العقوبات الجماعيّة والسيطرة على مرافق الحياة، ومُصادرة الأرض ونهب

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة 1987).
[2] موقع الموسوعة الفلسطينية ENCYCLOPEDIA PALESTINA.

الموارد المائية والحرب الاقتصادية وإغلاق المؤسسات والنقابيّة والمهنيّة، وصولاً إلى ما هو أهم وأكثر مصيريّة، وهو حرمان الشعب الفلسطيني من هويّته الوطنيّة.[3]

يمكن القول: إن مشروع روابط القرى الذي سعت منظومة الحكم العسكري التابعة للاحتلال لفرضه على أهل الأرض الفلسطينية المحتلة، كان عاملاً أساسياً في إنتاج الانتفاضة الفلسطينية، حيث حاول هذا المشروع البناء على اتفاقية "كامب ديفيد" باعتبارها بداية لاستسلام شامل لمقاومة المنطقة وشعوبها ضد المشروع الاستعماري الصهيوني، وبدأت سلطات الاحتلال في محاولتها لإنتاج وفرض قيادة محلية على الفلسطينيين، تعمل على إخضاع الفلسطينيين وإذابة هويتهم و مطالباتهم السياسية وفي المقدمة منها مطالبهم بالعودة وتقرير المصير، وحصر وجودهم على شاكلة كانتونات يقودها هؤلاء المتعاونين.

هذا الوضع أنتج ما عرف بالانتفاضة الفلسطينية المنسية "انتفاضة 1981-1982 وهي سابقة لانتفاضة الحجارة"، وأنضج البنى الوطنية في الداخل الفلسطيني المحتل و عزز قدرتها على الصدام مع سياسات

---

[3] راجع مصدر رقم (1).

الحكم العسكري وأدواته، ووضع الأرض المحتلة على أهبة انفجار انتفاضة 1987، بشكل من الاختصار، رأى اللاجئون في الأرض المحتلة وخصوصاً في الضفة الغربية في مشروع روابط القرى وتطبيقاته على الأرض مشروع لشطب حقهم في العودة ضمن مجموعة أخرى من الحقوق التي تشمل هويتهم وشكل وجودهم على أرض فلسطين، وحتى التنظيم العمراني والتوزيع الديموغرافي لوجودهم، وكل أشكال التنظيم السياسي والمجتمعي التي أنتجها المجتمع الفلسطيني بما في ذلك اللاجئون، وهنا لابد من الإشارة لنقطة أساسية، فقد راهن مشروع روابط القرى على تعاون الريف الفلسطيني "القرى" ضد المشروع السياسي الفلسطيني المتعلق بحقوق عموم الفلسطينيين وخصوصاً اللاجئين وحقهم في العودة.

ومن حيث سياقات تطور هذا المشروع السياسي ودورها كعامل في إنتاج الانتفاضة يمكن النظر لدور قمة الرباط عام 1974 التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كمُمثّل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومن بعده اعتراف الأمم المتحدة، وهو ما ساهم في تأطير سياسي للاتجاه الوطني في الداخل المحتل تجاوز حدود البنية الفصائلية متمثلاً في "لجنة التوجيه

الوطني" التي أصبحت تُشكّل الذراع المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية في الداخل، وجاء فوز قائمة لجنة التوجيه الوطني في الانتخابات البلدية التي أجريت في جميع مدن الضفة والقطاع كمنازلة بين بنى المشروع الوطني الفلسطيني في الداخل وبين تلك البنى التي حاول بها الاحتلال استخدامها لحكم الفلسطينيين.[4]

شكلت انتفاضة سنة 1987 نقطة الذروة للجهد الوطني الفلسطيني في الداخل والذي شمل انتفاضات عدة، وعبر عن تطورات كبيرة في قدرة الفلسطينين على تنظيم ذاتهم وخلق أطر نضالية متعددة منها أجسام نقابية ومهنية وبنى مؤسسية أخرى شكلت تدريجياً أذرعاً للحركة الوطنية في مختلف جوانب الحياة وكانت جاهزة لحظة اشتعال الانتفاضة لتلبي احتياجات الفلسطينيين في ظل المجابهة مع الاحتلال.

في السياق التاريخي ذكر محمد الأزهري في مُراجعةٍ تاريخيّة، سبع هبات كان لها دور في التمهيد للانتفاضة: أيلول/سبتمبر 1967 والتي انخرط فيها الطلاب، تشرين الثاني/نوفمبر 1974 وتركزت في المدن الفلسطينية كمظاهر تأييد لخطاب زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات في

---

[4] غازي السعدي، الأوضاع السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، دار الجليل، عمان 1983.

الأمم المتحدة، آذار/مارس 1976 يوم الأرض وما عقبه من تظاهرات مُعادية للاستيطان والاحتلال، آذار/مارس 1982 والتي امتدت لما يقارب عاماً كاملاً كانتفاضة ضد روابط القرى والإدارة المدنيّة التابعة للاحتلال، أيلول/سبتمبر 1985 والتي لعبت فيها المخيمات الدور الأساسي، وكانت شرارتها مرتبطة بالاحتجاج على قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ثم الفعل الاحتجاجي في كانون الأول/ديسمبر 1986 بعد قتل طلاب من جامعة بيرزيت، وتلاه في كانون الثاني/يناير 1987 احتجاج كبير في قطاع غزة ، انتشر ليشمل مخيمات اللاجئين كافة، ضد إبعاد المناضلين من كوادر العمل الوطني والفصائل الفلسطينية لخارج الارض المحتلة.[5]

ثانياً: مخيمات الضفة الغربية المحتلة في بنية الانتفاضة

بدأت الانتفاضة في الثامن من كانون الأوّل/ديسمبر 1987، فكان أوّل الشهداء من أبناء جباليا ومُخيّم المغازي، بعد الحادثة الشرارة التي استشهد فيها أربعة عمّال على حاجز "إيريز" الاحتلالي مساء الثلاثاء دهساً بشاحنة المستوطن المُتطرف "هرتسل بوكبزا"، وهم: الشهيد طالب

[5] محمد خالد الأزهري،" الانتفاضة ومفهوم المقاومة المدنية"، شؤون فلسطينية، ع206، 5/1990، ص 12- 16،

أبو زيد (46) عاماً من مخيم المغازي، الشهيد عصام حمودة (29) عاماً من جباليا البلد، الشهيد شعبان نبهان (26) عاماً من جباليا البلد، والشهيد علي إسماعيل (25) عاماً من مخيم المغازي.

في صباح اليوم التالي، الأربعاء 9 كانون الأول/ديسمبر، أول أيام الانتفاضة، عمّ الغضب مُخيّم جباليا وانطلقت المظاهرات العفويّة الغاضبة، والتي تحوّلت إلى مواجهاتٍ عنيفة مع قوات الاحتلال أدت إلى استشهاد الشاب حاتم السيسي، وسرعان ما امتدّ لهيب الانتفاضة من غزة إلى الضفة الغربيّة المُحتلّة، وتحديداً إلى مُخيّم بلاطة و مدينة نابلس، فاستشهد في 10 كانون الأوّل/ديسمبر الفتى إبراهيم العكليك (17) عاماً.[6]

في 11 كانون أول/ديسمبر، دارت مواجهات عنيفة بين الشبان وجنود الاحتلال عند مدخل مُخيّم بلاطة شرق نابلس، ثم انتقلت للأزقّة والشوارع بالمخيّم، لتستشهد سهيلة الكعبي وهي من أوائل الشهداء الذين ارتقوا في الضفة الغربية إبان انتفاضة الحجارة، وارتقى شهيدان آخران في المخيم،

---

[6] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، من جباليا إلى نابلس.. 31 عاماً على انتفاضة الحجارة.

هما: الطفل علي مساعد (13) عاماً و سحر الجرمي، بالإضافة لإصابة أكثر من (30) من سكان المخيم.[7]

وخلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة لعبت مجموعة من المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع (مخيم جباليا، مخيم الدهيشة في بيت لحم، مخيم بلاطة وعسكر في نابلس، و مخيمي الجلزون و الأمعري في رام الله) تلعب دور الجزر المشتعلة في هذه الانتفاضة، بالإضافة إلى دور لعبه اللاجئون القاطنون في المدن الى جنب بقية سكانها في إشعال الحيز المديني بالفعل الاحتجاجي ضد الاحتلال.[8]

سجّلت الإحصائيات التي اعتاد الناطق العسكري إصدارها حول عدد حوادث رشق الحجارة خلال الأعوام الأربعة الأولى للانتفاضة (184445) حادثة، توزعت على النحو التالي: 39 ألف، 72 ألف، 37 ألف، 36 ألف حادثة. [9] وهو لا يؤكد سوى إمكانية لعزو انتفاضة عارمة بهذا الحجم والامتداد الجغرافي للمخيمات أو اللاجئين دونا عن

---

[7] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، سهيلة.. 33 عاماً على الغياب.

[8] سليم تماري، دراسات، مخاطر الرتابة، العصيان المحدود والمجتمع المدني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 صيف 1990.

[9] الغبرا، شفيق، الانتفاضة أسبابها واستمرارها، المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد 113، تموز 1988.

بقية الفلسطينيين، لكن المؤكد أن هناك عوامل عززت دور المخيمات وعموم اللاجئين في هذه الانتفاضة خصوصاً في بداياتها، أبرزها التركيبة السكانية للمخيمات، وطبيعة مجتمع اللاجئين، وكذلك تركيبة الحركة الوطنية، بجانب نوع المواجهة السائدة كحرب غوار بأدوات مدنية ساحتها هي الغابات السكنية والتي مثلت المخيمات عُقداً اساسية فيها، وجنودها هم الشباب في مربعات الكثافة السكنية سواء في مخيمات اللاجئين او أحزمة المدن، فيما قادها أبناء وكوادر الحركة الوطنية وفيهم نسبة معتبرة من اللاجئين الذين عرفوا بمساهمتهم الكثيفة في معظم فصائل الثورة.

ديموغرافيا المخيم كحصن ضد منظومات القمع

لم يكن تشكيل مخيمات الضفة والقطاع، قلاعاً مركزية ومحطات واسعة للمقاومة أمراً محكوماً لكون سكانها من اللاجئين الأكثر تضرراً من سياسات الاحتلال الدائمة أو المستحدثة فحسب، فقد ساهمت بنية المخيم العمرانية كما الاجتماعية والاقتصادية، في منحه حصانة نسبية في

مواجهة القمع الاحتلالي، وكذلك في جعله أرضية للأفكار السياسية التي حملتها الانتفاضة.

فلم يقتصر دور ضيق الحيز المكاني والكثافة السكانية الكبيرة، أو الفقر، على خلق البؤس في المخيمات، بل جعل منها أيضاً غابة من المسالك الضيقة التي لم تستطع قوات الاحتلال استخدام آليتها العسكرية الثقيلة فيها، كما أسهم هذا الضيق والفقر والاكتظاظ تاريخياً في تأهيل سكان المخيمات للشراكة في الحيز المكاني، وفي الموارد المحدودة، وخلق علاقات اجتماعية متشابكة، عصية على السيطرة التقليدية أو الاحتلالية، هذه المساحة الشائكة جغرافياً وعمرانياً، والمعقدة أمام الاحتلال اجتماعياً، شكلت قاعدة مثالية للتنظيم، وللجان الشعبية، والمجموعات السرية، والمواجهات والعصيان.

لإبصار التعقيد الذي خلقته حالة المخيم على قوة القمع الاحتلالية يجب النظر تفصيلاً في سياسات الاحتلال التي تركزت حول الفرز، حول غربلة هذا الحيز الشائك وأهله، وهو ما يحتاج لإطالة قد لا يحتملها موضوع البحث هنا، ولكن يكفي الإشارة للأوامر العسكرية اليومية الخاصة بحظر

التجول، والتي غالباً ما حاولت تخصيص شرائح اجتماعية وعمرية بإجراءات المنع أو السماح، وكذلك السياسات الاعتقالية، أو محاولات السيطرة على الحيز المكاني من خلال إغلاق شوارع معينة وفتح أخرى، أو اجراءات الهدم للبيوت، ومحاولة توسيع بعض الشوارع، أي اعادة صياغة شكل المخيم ليصبح أكثر سهولة لممارسة القمع الاحتلالي، وهو أمر ظل متعثراً إلى حد كبير، كما تعثرت محاولات الفرز الاجتماعي من خلال مجابهتها بالانخراط الجماعي في العصيان المدني، أي أن استجابة الشرائح -التي حاول الاحتلال فرزها كمستثناة من العقوبات نسبياً- بالانخراط في تنفيذ توجيهات قيادة الانتفاضة بالعصيان المدني والإضراب أو الامتناع عن العمل داخل الأرض المحتلة عام 1948، هذه الاستجابة عطلت سياسات الفرز لحد كبير، وأبقت المخيم كقلعة مبهمة أمام الاحتلال وسياساته القمعية، حتى أنّ الاحتلال أقدم على بناء سور عالٍ في نهاية حدود كل مُخيّم، بالإضافة للأسلاك الشائكة وإغلاق كافة مداخلها بالجدران الإسمنتيّة العالية لفصلها عن المحيط الخارجي.

المخيم وإنتاج البدائل عن السيطرة الاحتلالية

انتجت حالة الانخراط في البنى الوطنية وفي الاشتباك مع الاحتلال التي عاشتها مُخيّمات اللاجئين في الأراضي المحتلة، نجاحاً في توفير بنية تحتية عريضة لحياة مستقلة معزولة نسبياً في شقها المعيشي عن الاحتلال في الضفة والقطاع، حيث تكوّنت أجهزة طبية وزراعية وتربوية و"ما يشبه جهاز ضبط مجتمعي عمل كبديل لشرطة الاحتلال" وجميعها عملت باستقلالية عن المنظومة الاحتلالية.

الحصار ودور اللجان الشعبية

الحصار الاحتلالي للمخيمات التي تعامل معها كجزر نار عمل على إخمادها بالحصار الطويل والحرمان من حرية الحركة وتصعيد القمع، ساهم هذا الحصار في صناعة نمط جديد من البدائل الانتفاضية في مواجهة الاحتلال تمثلت في دور اللجان الشعبية التي عملت على مواجهة آثار الحصار على اللاجئين في المخيمات وبقية المناطق المحاصرة، فساهمت هذه اللجان في جمع المواد الغذائية وإيصالها وتوزيعها رغم الضغط الاحتلالي، وتحول نشاط جزء كبير من المؤسسات واللجان الاجتماعية نحو بناء أنوية اقتصادية صغيرة مثل زراعة "الحواكير" وتربية الدواجن وصناعة المنتجات المنزلية، كاستجابة اولاً لنمط الحصار، وثانياً كجزء من مساعي الانتفاضة لفصل الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني للانفصال عن التبعية للهيمنة الاقتصادية الاحتلالية[10]

---

[10] "قوى الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى"، ليندا طبر، مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2013
https://rosalux.ps

ثالثاً: مجتمع اللجوء والانتفاضة بيئة تأثير وتأثر

أعادت انتفاضة العام 1987 م صناعة المخيمات، ووضعت أسساً للكثير من التحولات السياسية والاجتماعية حول علاقة مجتمع اللاجئين بالمجموع الفلسطيني، سواء لجهة تجاوز الكثير من الترسبات الماضية، أو صناعة هيكل جديد للعلاقات الاجتماعية داخل المخيمات نفسها تستند لمفاهيم وطنية على حساب تلك السابقة، فيمكن القول: إن الانتفاضة شكلت المرجل الذي صهر المجموع الفلسطيني في بوتقة وطنية فسمح للمخيم بالاندماج في ظل حالة وطنية عاملة حملت أهداف أهله وتوجهاتهم الوطنية، كما فتحت الباب واسعاً للاجئين في المخيم وخارجه للتأثير من خلال البنى الوطنية في العموم الفلسطيني.

داخل المخيم حدثت تطورات لافتة كاستجابةً لأدوات وتحديات التنظيم الذاتي التي فرضتها المواجهة، وما صدرته اللجان الشعبيّة والوطنيّة التي لعبت أدواراً إشرافية على العديد من نواحي الحياة[11]، فبجانب تنظيم

---

[11] علاء العزة، اللجان الشعبية في مخيمات الضفة: قراءة أولية، السفير، فلسطين،ابريل/ نيسان ٢٠١١ http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ChannelID=151&ArticleID=1854

شأن المواجهة، كانت هذه البنى تتولى معالجة مجموعة كبيرة من المشاكل والظواهر والاحتياجات الاجتماعية في جوانبها المختلفة، وغالباً ما فعلت ذلك استناداً لمفاهيم وقيم وطنية، ساهم تكرار تطبيقها في نوع من البناء القيمي الجديد.

فقد تقدم أفراد العائلة الأقل حظوة حسب التقسيم الاجتماعي التقليدي، المرأة، الفتاة، والطفل، الشاب، للعب أدوار متقدمة حتى على حساب "كبار العائلة"، حيث صنعت الانتفاضة معايير جديدة يحتسب الوزن الاجتماعي في ضوئها، وأصبح تقدم الفرد داخل عائلته يرتبط بدوره في مواجهة الاحتلال، أو حتى دور شريحته المجتمعية في الانتفاضة، هذا جاء على حساب القيم/ القوى الأكثر تقليدية/ محافظة في هذا المجتمع، وحمل نوعاً من إعادة توزيع السلطة داخل العائلة الصغيرة وحتى على مستوى العائلة الأكبر/ العشيرة، علماً بأنّ ما يزيد عن 60% من المصابين والشهداء والأسرى في مُخيّمات اللاجئين خلال سنوات الانتفاضتين الأولى والثانية من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (16-35) عاماً وهو ما ساهم في إعطائهم وزناً اجتماعياً معمداً بالتضحيات.

كما شكّلت الانتفاضة مجالاً حيوياً لنشاط الحركة النسوية الفلسطينية عموماً و في مُخيّمات اللاجئين بشكل خاص، مستفيدة من اعتبارات عدة أولها كون المرأة جزءاًلا يتجزأ من الحركة الوطنية، بحكم العلاقة المتبادلة والمترابطة بين الأطر النسوية وأحزابها الأم[12]، ودخول الاشتباك مع الاحتلال إلى الحيز المعيشي المباشر للأسرة الفلسطينية أي البيت والزقاق والسوق، وكذلك وجود حاجة حقيقية لإسهام نسوي في العديد من المهمات التي عجز الرجال عن الإيفاء بها لاعتبارات متعددة،

هذه المساحة قدمت من خلالها نساء كثر ضمن الأطر الفاعلة نسوياً أو خارجها، مساهمات بارزة في الدفاع عن الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وهو ما يمكن فهمه في سياق إعادة صياغة المرأة الفلسطينية لدورها الاجتماعي وانتزاعها لمساحات هامة على الأرضية النضالية تحركت فيها جموع النساء وخصوصا المنظمات من بينهن.[13]

---

[12] " الإنتفاضة وتأثيراتها المتناقضة على النساء والحركة النسوية :: العدد 56 - كانون الأول 2014"د. إصلاح جاد، موقع جريدة السفير- فلسطين، كانون الأول 2014. http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ChannelID=170&ArticleID=3153.

[13] عبد القادر ياسين، نساء فلسطين في معترك الحياة،لقاهرة، مكتبة الشروق الدولية 2012

خاتمة:

شكلت انتفاضة 1987 كبرى الانتفاضات الفلسطينية بعد ثورة 1936، نقطة تحول سياسي في دور مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة ومجموع اللاجئين بالداخل في العمل الوطني الفلسطيني، وإذا كان المخيم هو حيزاً مكانياً فإنه في حالة الضفة الغربية المحتلة يشكل تمثيل لشريحة اجتماعية وسياسية هي اللاجئين رغم أن المخيمات لا تضم إلا حوالي ٢٥% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، إلا أنه دائماً حمل دلالات خاصة تتعلق بمجموع اللاجئين في الداخل، و ربطتهم به صلات عدة اجتماعياً وسياسياً ومعنوياً، كما أنه حمل دلالات أخرى تتعلق بعموم اللاجئين ومأساتهم وكفاحهم، والحركة الوطنية ودورها.

وإذا كانت جموع اللاجئين قد انخرطت في الانتفاضة باعتبارها الرد المباشر على مشاريع الاحتلال لتصفية حقوقهم خصوصاً حق العودة من خلال مشاريع الحكم الذاتي وروابط القرى، فقد نجحت الانتفاضة في حمل هم اللاجئين الأساسي وهو حق العودة كمطلب رئيسي لها بجانب

تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، على كامل أرض فلسطين التاريخية.

جاءت الانتفاضة كفكرة سياسية اجتماعية وبيئة ونمط متمرد على السلطة الاحتلالية وتقاليد وأدوات الاخضاع بما في ذلك تلك القائمة داخل المجتمع، وهو ما أعاد تشكيل مكانة المخيم في علاقته بمحيطه الفلسطيني الأوسع في الضفة الغربية المحتلة، كما أعادت الانتفاضة تشكيل العلاقات والبنى الاجتماعية والأدوار داخل هذه المخيمات وبث نوعاً من التنظيم الجديد لهذه الأدوار والعلاقات، أي أنها خلقت مخيماً جديداً لم يعد يرمز للبؤس والشقاء والنكبة والتهجير بل صار عنواناً للمواجهة والتنظيم والقدرة على خلق البديل والتحرر الوطني والإنساني.